

متطلبات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد

المشروعات الاستثمارية المستحدثة في ضوء رؤية مصر 2030

أ.م.د/ سمير عبد اللطيف مصطفى محمد

أستاذ مساعد دكتور بقسم الإدارة الرياضية والترويج

كلية التربية الرياضية - جامعة بورسعيد

أولاً : مقدمة ومشكلة البحث :

قد أثبتت الرياضة أن لها دوراً بارزاً في التقدم والتنمية من خلال استثمار المنشآت الرياضية وتسويق شركات الرعاية والتغطيات الإعلامية وغيرها ، حيث توفر مجالات الاستثمار المتعددة الغطاء النقدي وهو السبب الرئيسي في تفوق ونجاح المجتمعات الأوربية كونها تعتمد علي مبدأ الاستثمار الناجح ، وأن كانت هناك بعض الجامعات التي تحاول أن تطبق هذا المفهوم الا أنها لم تحقق أهدافها ، وطرح فكرة التأجير التمويلي بالجامعات الحكومية ، وإنشاء شركات مساهمة أحد أشكال الاستثمار الذي يحافظ علي قيمة المؤسسة ورفع مستواها .

والتأجير التمويلي مصدراً هاماً من مصادر التمويل حيث يؤدي دوراً اقتصادياً فعالاً من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية للمستأجرين بشكل عام مما يؤدي إلى زيادة قدرة المنشآت الرياضية على المنافسة ومواكبة التطور حيث يمكّن المنشآت من الحصول على الاصول اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى استثمار مبلغ كبير من رأس المال ، ويعد من أهم عناصر التنمية الاقتصادية داخل الجامعات الحكومية المصرية (17 : 16)

وتعد المنشآت الرياضية القاعدة التي تمارس فيها الأنشطة بكل أنواعها وعلى كل مستوياتها حيث تسعى الدولة إلي حدوث تحول جذري في صناعة الرياضة المصرية من نشاط مستهلك إلي نشاط اقتصادي يماثل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى عن طريق الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة والتسويق والتمويل ، وإعداد سوق جديد يحقق التنمية والتطوير ، وتبني أساليب مبتكرة لتمويل الرياضة وتنمية الموارد للهيئات الرياضية . (5 : 44)

وإيماناً بكون الاستراتيجيات وثنائق حية ، قررت مصر في مطلع عام ٢٠١٨م تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية ، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي ، وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة البيئي والاقتصادي والاجتماعي ، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة . (20)

كما يعد التأجير التمويلي وسيلة تتم بموجب اتفاق تعاقدى ما بين المؤجر والمستأجر يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة وعلى أن تنتقل ملكية الاصل المؤجر في نهاية فترة العقد إلى المستأجر تلقائياً أو مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية شراء الاصل المؤجر خلال فترة العقد ، كما أن وجود الأطر القانونية الواضحة والفعالة التي من شأنها تنظيم العلاقة بين أطراف التأجير يعد من أهم مزايا التأجير التمويل . (12: 178) (6 : 12)

وأصبحت الإدارة الحديثة جانباً أساسياً من جوانب النظام الإنتاجي فى أي مجتمع وفى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والصحية والرياضية لأنها تهدف إلى تنظيم العمل وتحقيق روح الفريق ، وهي ضرورة حتمية لإدارة العمل بشكله الجماعي والتعاون والتنسيق بين مختلف وظائف العمل بشكل عام وهي العمود الفقري لنجاح الهيئات الرياضية المختلفة بشكل خاص ، ويعد التمويل من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على إدارة المنشآت والأندية الرياضية ، إذ لا يحقق الدعم الحكومي الذي يكاد ان يكون مصدر التمويل الوحيد لها الا جزءا يسيرا من طموحاتها ، لذا فانها تعاني من نقص مالي كبير يعوق تحقيق أهداف هذه الإدارات في تنشيط الحركة الرياضية والشبابية ، وهذا ما يجسد مشكلة البحث الرئيسة (16 : 92)

في الآونة الأخيرة أصبحت اتجاهات الدولة مرتكزة على توسيع قاعدة التأجير التمويلي من خلال المنشآت الرياضية وزيادة العائد المادي والاقتصادي لها عن طريق إنشاء وتطوير واستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية وهي (الاستادات - حمامات السباحة - الملاعب المفتوحة - فنادق الرياضيين - صالات اللياقة البدنية - وحدات الطب الرياضى - وحدات القياس والتقويم وغيرها).

من الملاحظ أنه ما زالت الرياضة داخل الجامعات الحكومية لم تتحد مع الاقتصاد بالشكل المطلوب ، نتيجة تجاهل أهمية الاستثمار الرياضي الذي له دور فعال في تعزيز مستويات العائد الاقتصادي ، ولا يمكن إدراك ذلك إلا من خلال تقديم الدعم الحكومي والتمويل الاقتصادي الذي يغطي احتياجاتها ، وتعاني الجامعات الحكومية من العوائق والصعوبات التي تحد من الاستثمار ، كقلة الهيئات البحثية العاملة على التطوير وخاصة في مجال المنشآت الرياضية بهدف تطوير الكوادر الإدارية لعمليات التدريب المتعلقة بالاستثمار الرياضي ، وعزوف المستثمرين عن العمل في هذا المجال خوفاً من وقوع المشكلات التي تتطلب العديد من الإجراءات الروتينية للحصول علي الموافقة للتنفيذ . (14 : 296)

ومع التحول من عصر الاقتصاد التقليدي إلى عصر التقدم والاقتصاد والنهوض بالدول ظهرت العديد من التحديات التي فرضت نفسها علي كل المؤسسات بشكل عام ، والجامعات الحكومية بوجه خاص، ومع ذلك نجد أن هناك قصوراً في اهتمام مؤسسات التعليم بتوفير متطلبات اقتصادية وموارد تنمية ذاتية ، وكذلك عدم الوعي في بعض الأحيان بهذه المتطلبات ، والذي ينعكس سلباً علي كفاءة ادائها . (15 : 44)

ويري الباحث ضرورة تطبيق التأجير التمويلي لإدارة الاستثمار والتسويق بالمنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية في مختلف الأنشطة التسويقية لكي تساعد العمليات الابتكارية على حل المشكلات حتى تحقق هدفها الذي بدوره سوف يشجع المستثمرين علي التعامل مع المنشآت وتحقيق ربحيه ونمو وبقاء على المدى الطويل ، حيث أنه في ضوء رؤية مصر 2030 تسعى الجامعات الحكومية للنهوض وزيادة العائد المادي والاقتصادي لها عن طريق إنشاء وتطوير واستثمار المنشآت الرياضية وتوظيفها بشكل كبير بتطبيق التأجير التمويلي والتسويق .

ثانياً : أهمية البحث : تكمن أهمية هذا البحث في :

1. الكشف عن أهمية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الاستثمارية المستحدثة .
2. مساعدة المسؤولين داخل الجامعات في التعرف علي المتطلبات اللازمة لتطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية ، والعمل علي رفع كفاءة ادائها بشكل مستمر .
3. قد تفيد نتائج البحث الدراسات الأكاديمية المستقبلية التي تحت الجامعات الحكومية في مصر علي تحقيقها للميزة التنافسية عالمياً.

ثالثاً : هدف البحث :

يهدف البحث إلي التعرف علي متطلبات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الاستثمارية المستحدثة في ضوء رؤية مصر 2030 .

رابعاً : تساؤلات البحث :

1. ماهية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟
2. ما أهمية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟
3. ما العائد الاقتصادي من التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية؟
4. ما آلية تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟

خامساً : المصطلحات المستخدمة في البحث :

- التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية : هو أحد مصادر التمويل غير التقليدية ، ويمكن أن يكون طويل الأجل في حال تم تنفيذ جميع شروطه تنتقل ملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر ، وهو عبارة عن عقد بين طرفين يحق فيه للمستأجر بموجبه الانتفاع بشكل مباشر بالمنشأة التي يختارها وتناسب نوع نشاطه ، وذلك مقابل مبلغ مالي يتم دفعه للمؤجر على شكل أقساط شهرية متفق عليها ، ويتم تسديدها خلال مدة زمنية محدّدة .

- رؤية مصر ٢٠٣٠ : هي أجندة وطنية أطلقت في فبراير ٢٠١٦م تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة من أجل تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات ، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة ، تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة" ، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة "البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي ، والبعد البيئي" . (20)

سادساً : إجراءات البحث :**أ. منهج البحث :**

استخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي لوصف ما هو كائن وتفسيره ، وتحديد العلاقات بين الأشياء وكذلك الممارسات الشائعة لدى الأفراد ، وذلك لملائمة لطبيعة البحث وتحقيقاً لهدفه والإجابة علي تساؤلاته .

ب. مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة بورسعيد ، حيث قام الباحث بتحديد عينة البحث التي يمكن الاستفادة منها بالطريقة العمدية العشوائية وقوامها (610) فرداً ، تم تقسيمهم إلى (60) فرد لإجراء الدراسة الاستطلاعية وحساب المعاملات العلمية "الصدق والثبات" ، وقد تم استبعادهم من العينة الأساسية ، و(550) فرداً كعينة أساسية لإجراء التطبيق النهائي للبحث ، وتم توزيع عدد 550 استمارة علي عينة عشوائية من المجتمع الأصلي ، وتم الاعتماد علي تحليل عدد 468 استمارة صالحة لتحليل بياناتها من إجمالي ما تم توزيعه من الاستمارات ، حيث بلغت نسبة الاستجابة 85,09 % ،

جدول (1)
توصيف عينة البحث

م	التوصيف	العينة الاستطلاعية		العينة الأساسية	
		%	ن	%	ن
1	الأستاذة	16.67%	10	16.73%	92
2	الأستاذة المساعدين	33.33%	20	32.37%	178
3	المدرسين	50%	30	50.90%	280
	الإجمالي	100%	60	100%	550

ويتضح من جدول (1) أنه قد بلغت نسبة المشاركين في عينة الدراسة الاستطلاعية من الأستاذة 16.67% ، والأستاذة المساعدين 33.33% ، والمدرسين 50% ، وقد بلغت نسبة المشاركين في عينة الدراسة الأساسية من الأستاذة 16.73% ، والأستاذة المساعدين 32.37% ، والمدرسين 50.90% .

ج. أدوات جمع البيانات :

قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان "متطلبات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الاستثمارية المستحدثة في ضوء رؤية مصر 2030" حيث تم التطبيق الميداني لاستمارة الاستبيان في صورته النهائية بعد إجراء المعاملات العلمية "الصدق والثبات" علي العينة الأساسية للبحث في الفترة من 2022/3/15م حتي 2022/4/20م .

د. المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان :

قام الباحث بحساب معامل الصدق لاستمارة الاستبيان عن طريق الصدق المنطقي "صدق المحكمين" بعرض الاستمارة على عدد (7) خبراء من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال الإدارة الرياضية (ملحق 1) ، وذلك بغرض التحقق من أن الاستمارة تقيس بالفعل الهدف الذي وضعت من أجله ، كما هو موضح بجدول (2) .

جدول (2)

النسبة المئوية لأراء الخبراء حول المحاور المقترحة للاستبيان ن = 7

م	المحاور	عدد العبارات	موافق	النسبة المئوية
1	ماهية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	15	6	100%
2	أهمية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	13	7	71.42%
3	العائد الاقتصادي من التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية	15	7	100%
4	آلية تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	15	5	85.71%

ويتضح من جدول (2) أن النسبة المئوية لأراء السادة الخبراء حول محاور استبيان "متطلبات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الاستثمارية المستحدثة في ضوء رؤية مصر 2030" ، قد تراوحت الآراء ما بين

(71.42% ، 100%) وقد ارتضى الباحث بالمحاور التي حصلت على نسبة مئوية قدرها 65% فأكثر ، وقد أجمع الخبراء على أهمية جميع المحاور ، حيث بلغ عدد عبارات الاستبيان في صورته الأولى (58) عبارة (ملحق 2) تم عرضها على الخبراء لإبداء الرأي فيها ، وقد قام الباحث باستبعاد العبارات التي اتفق الخبراء على عدم أهميتها ، كما قام الباحث بتعديل وأضاف وصياغة العبارات التي اتفق الخبراء على تعديلها .

(1) قام الباحث بحساب معامل صدق الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان عن طريق اجراء الدراسة الاستطلاعية في الفترة من 2022/2/10م إلى 2022/2/28م على عينة قوامها (60) فرداً ممثلة لمجتمع البحث ، وذلك بهدف تقدير صدق عبارات الاستبيان ، وتم ذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والمحور المنتمية إليه وبين كل عبارة والمجموع الكلي للمحاور وبين المحور والمجموع الكلي للمحاور ، علماً بأن هذه العينة استخدمت لحساب المعاملات العلمية "الصدق والثبات" وتم استبعادها من العينة الأساسية ، وجدول (3) يوضح صدق الاتساق الداخلي .

جدول (3)

معامل صدق الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان
الارتباط بين مجموع المحور والمجموع الكلي للمحاور لاستمارة استبيان (ن = 60)

م	المحاور	عدد العبارات	معامل الارتباط
1	ماهية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	15	0.88
2	أهمية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	13	0.92
3	العائد الاقتصادي من التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية	15	0.86
4	آلية تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	15	0.94

علماً بأن قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية $0.05 = 0.18$

ويتضح من جدول (3) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مجموع المحور والمجموع الكلي لمحاور استمارة الاستبيان وذلك عند مستوى معنوي 0.05 ، وأن قيمة الارتباط بين المحور والمجموع الكلي للمحاور قد انحصرت بين (0.86 - 0.94) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان .

(2) قام الباحث بحساب معامل الثبات لاستمارة الاستبيان عن طريق (Test - Retest) التطبيق وإعادة التطبيق ، حيث تم التطبيق على عينة قوامها (60) فرداً ممثلة لمجتمع البحث وتم إعادة التطبيق مرة أخرى على نفس العينة للتأكد من ثبات الاستمارة بفواصل زمني (15) يوماً ، علماً بأن هذه العينة استخدمت لحساب المعاملات العلمية "الصدق" ، وجدول (4) يوضح ثبات استمارة الاستبيان .

جدول (4)

معامل ثبات استمارة الاستبيان الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني (ن = 60)

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
م	ر	م	ر	م	ر	م	ر
1	0.84	1	0.86	1	0.92	1	0.91
2	0.86	2	0.91	2	0.86	2	0.90
3	0.91	3	0.89	3	0.91	3	0.90
4	0.85	4	0.93	4	0.92	4	0.77
5	0.84	5	0.88	5	0.84	5	0.92
6	0.84	6	0.92	6	0.90	6	0.86
7	0.89	7	0.85	7	0.92	7	0.92
8	0.84	8	0.84	8	0.84	8	0.79
9	0.92	9	0.91	9	0.72	9	0.88
10	0.91	10	0.92	10	0.84	10	0.84
11	0.84	11	0.88	11	0.88	11	0.89
12	0.89	12	0.88	12	0.76	12	0.88
13	0.88	13	0.79	13	0.89	13	0.85
14	0.92	14		14	0.87	14	0.83
15	0.88	15		15	0.86	15	0.84

علمًا بأن قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية $0.05 = 0.18$

ويتضح من جدول (4) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني لاستمارة الاستبيان حيث تراوح معامل الارتباط بين (0.72 - 0.93) وهو معامل ارتباط ذو دلالة عالية مما يشير إلى ثبات استمارة الاستبيان ، وبذلك توصل الباحث إلى الشكل النهائي لاستمارة الاستبيان (ملحق 3) (58) عبارة .

سابعاً : عرض ومناقشة النتائج :

أ. عرض ومناقشة النتائج التي تجيب علي التساؤل الأول :

جدول (5)

الوزن النسبي والأهمية النسبية لآراء عينة البحث التي تجيب على التساؤل الأول / ماهية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟ (ن = 468)

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوزن النسبي	الأهمية النسبية
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	اتفاقية تجارية بين مؤجر ومستأجر علي استعمال أصل معين داخل الجامعات الحكومية .	154	32.91	241	51.50	73	15.60	1017	72.44
2	اتفاقية تجارية تحقق فوائد مشتركة بين المستأجرين والمؤجرين	194	41.45	194	41.45	80	17.09	1050	74.79
3	احدى الوسائل التمويلية الهامة التي تساعد على تحقيق انجازات التنمية بالجامعات الحكومية .	148	31.62	234	50.00	86	18.38	998	71.08
4	إحدي مصادر التمويل متوسطة الأجل داخل الجامعات الحكومية .	214	45.73	188	40.17	66	14.10	1084	77.21
5	إحدي وسائل الاستثمار التي تهدف إلي توفير المزيد من السيولة النقدية بالجامعات الحكومية .	261	55.77	148	31.62	59	12.61	1138	81.05
6	أداة تمويلية يمكن من خلالها الانتفاع بأصل معين دون نقل ملكيته .	167	35.68	194	41.45	107	22.86	996	70.94
7	أداة لترويج المبيعات الخاصة بالمنشأة الرياضية داخل الجامعات الحكومية .	221	47.22	194	41.45	53	11.32	1104	78.63
8	تمويل يعتمد على أحد الأصول داخل الجامعات الحكومية .	248	52.99	167	35.68	53	11.32	1131	80.56
9	صناعة ناجحة في ترويج المنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية .	267	57.05	148	31.62	53	11.32	1150	81.91
10	عقد بين طرفين مقابل مبلغ مالي يتم دفعه للمؤجر على شكل أقساط شهرية متفق عليها .	258	55.13	154	32.91	56	11.97	1138	81.05
11	عقد بين طرفين يحق فيه للمستأجر الانتفاع بشكل مباشر بالمأجور الذي يختاره ويناسب نوع نشاطه .	174	37.18	221	47.22	73	15.60	1037	73.86
12	عقد تاجير بصرف النظر عن نتائج الأعمال وما إذا كانت قد انتهت بريح او خسارة .	238	50.85	159	33.97	71	15.17	1103	78.56
13	عقد يسمح بانتقال ملكية المأجور إلى المستأجر في نهاية مدة التأجير بشكل تلقائي أو مقابل دفع مبلغ متفق عليه .	214	45.73	201	42.95	53	11.32	1097	78.13
14	عقد يقوم بموجبه المستأجر بتشغيل المنشأة لحسابه الخاص على ان يلتزم بدفع قيمة اجارية دورية وفقاً لما هو منصوص عليه .	140	29.91	167	35.68	161	34.40	915	65.17
15	وسيلة لتمويل المعدات والمنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية .	254	54.27	161	34.40	53	11.32	1137	80.98

يوضح جدول (5) الخاص بآراء عينة البحث التي تجيب على التساؤل الأول أن استجابات عينة الدراسة الأساسية قد حققت نسبة (65%) فأكثر وهي النسبة التي ارتضاها الباحث ، وقد كانت أعلى نسبة مئوية قدرها (81.91%) للعبارة رقم (9) ، وأقل نسبة مئوية قدرها (65.17%) للعبارة رقم (14) ، وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث ، وجاءت وفقاً لأهميتها النسبية كما يلي :

– أعلى نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (57.05%) للعبارة رقم (9) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (29.91%) للعبارة رقم (14) .

- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (إلى حد ما) قدرها (51.50%) للعبارة رقم (1) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (إلى حد ما) قدرها (31.62%) للعبارتين رقم (5) ، (9) .
 - أعلى نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (34.40%) للعبارة رقم (14) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (11.32%) للعبارات أرقام (7 ، 8 ، 9 ، 13 ، 15) وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث تمكن الباحث من الأجابة علي التساؤل الأول / ماهية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟ وجاءت وفقاً لمجموع الدرجة المقدرة كما يلي :
 - صناعة ناجحة في ترويج المنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية .
 - إحدوي وسائل الاستثمار التي تهدف إلى توفير المزيد من السيولة النقدية بالجامعات الحكومية
 - عقد بين طرفين مقابل مبلغ مالي يتم دفعه للمؤجر على شكل أقساط شهرية متفق عليها .
 - وسيلة لتمويل المعدات والمنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية .
 - تمويل يعتمد على أحد الأصول داخل الجامعات الحكومية .
- ويرجع الباحث هذه النتائج الى ما تبذل الدولة من جهد بهدف تشجيع التأجير التمويلي وتهيئة الظروف المناسبة والعمل على تسهيل مختلف الصعوبات من أجل إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية ، وتمويل المؤسسات الرياضية والجامعات مطلب وهدف من الجميع بما فيها الدولة كما أن الحديث عن التأجير التمويلي لا يكون إلا من خلال قطاع خاص فعال يقوم على المشاركة مع هيئات الدولة في عملية التنمية والتمويل .
- كما تتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة جروثيس Groothuis ، جونسون Johnson ، وايتهد Whitehead (2004م) (16) بعنوان " التمويل العام للملاعب الرياضية المحترفة" حيث أظهرت إلقاء الضوء على أسلوب التأجير التمويلي ، من حيث ماهيته ، وأهميته وتوضيح خصائصه ، وبيان أنواعه ، وميزاته ، وعيوبه ، وصولاً إلى أهمية اللجوء إليه في تفعيل مشروعات الاستثمار الرياضي .
- وتشير غادة صالح حسن (2008م) إلى أن النظرية التقليدية للتأجير التمويلي هي الحصول علي الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز اساساً علي تحديد أفضل مصدر للحصول علي أموال من عدة مصادر متاحه ، ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوي المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظه تمويل رأس المال المنتج . (10 : 24) .
- ومن ثم يري الباحث أنها عملية استثمارية يقوم بها الأفراد داخل المنشآت للحصول علي المال وتوفير الميزانيات اللازمة لتحقيق أهدافها ، حيث تعتمد الجامعات الحكومية في غالبية الأمر علي ما توفره لها الحكومة وفقاً للموقف الاقتصادي ، ومهما كانت توفره الحكومات من ميزانيات فإنها دون شك لا تكفي لتحقيق الطموحات التي تسعى إليها الجامعات كل في مجاله .

ب. عرض ومناقشة النتائج التي تجيب علي التساؤل الثاني :

جدول (6)

الوزن النسبي والأهمية النسبية لآراء عينة البحث التي تجيب علي

التساؤل الثاني / ما أهمية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟ (ن = 468)

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوزن النسبي	الأهمية النسبية
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	استحداث آليات لتحقيق التنمية الاقتصادية للجامعات الحكومية .	181	38.68	234	50.00	53	11.32	1064	75.78
2	استحداث آليات لتسهيل عمليات الترويج للجامعات الحكومية .	187	39.96	187	39.96	94	20.09	1029	73.29
3	إصلاح شامل لكافة القوانين المؤثرة على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجامعات الحكومية	151	32.26	151	32.26	166	35.47	921	65.60
4	تحديث البنية التحتية للمنشآت داخل الجامعات الحكومية .	334	71.37	81	17.31	53	11.32	1217	86.68
5	تحقيق فوائد مشتركة للمستأجرين والمؤجرين من خلال ترويج المنشآت الرياضية .	214	45.73	201	42.95	53	11.32	1097	78.13
6	تسهيل الإجراءات ومنح حوافز الاستثمار والضمانات للمستثمرين .	254	54.27	161	34.40	53	11.32	1137	80.98
7	تعمل علي تحقيق الهدف من التخطيط بالجامعات الحكومية وتتمثل في الموازنة التخطيطية .	288	61.54	114	24.36	66	14.10	1158	82.48
8	تغطية التكاليف المادية لأصول المشروع المؤجرة من إيرادات تشغيلها أثناء فترة الاستخدام .	173	36.97	228	48.72	67	14.32	1042	74.22
9	تمكين الشباب وصغار المستثمرين من العمل في المنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	177	37.82	221	47.22	70	14.96	1043	74.29
10	تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وتوعية المستثمرين .	234	50.00	181	38.68	53	11.32	1117	79.56
11	توفير المزيد من السيولة النقدية في الجامعات الحكومية لتحقيق أهدافها .	201	42.95	214	45.73	53	11.32	1084	77.21
12	توفير بيئة تشريعية داعمة للاستثمار متعددة المحاور بالجامعات الحكومية .	187	39.96	148	31.62	133	28.42	990	70.51
13	دعم الشركات الناشئة وزيادة الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .	161	34.40	208	44.44	99	21.15	998	71.08

يوضح جدول (6) الخاص بآراء عينة البحث التي تجيب علي التساؤل الثاني أن استجابات عينة الدراسة الأساسية قد حققت نسبة (65%) فأكثر وهي النسبة التي ارتضاها الباحث ، وقد كانت أعلى نسبة مئوية قدرها (86.68%) للعبارة رقم (4) ، وأقل نسبة مئوية قدرها (65.60%) للعبارة رقم (4) ، وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث ، وجاءت وفقاً لأهميتها النسبية كما يلي :

- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (71.37%) للعبارة رقم (4) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (32.26%) للعبارة رقم (3) .
- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (إلى حد ما) قدرها (50.00%) للعبارة رقم (1) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (إلى حد ما) قدرها (17.31%) للعبارة رقم (4)
- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (35.47%) للعبارة رقم (3) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (11.32%) للعبارة رقم (1) ، 4 ، 5 ، 6 ، 10 ، 11 .

وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث تمكن الباحث من الأجابة علي التساؤل الثاني / ما أهمية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟ وجاءت وفقاً لمجموع الدرجة المقدرة كما يلي :

- تحديث البنية التحتية للمنشآت داخل الجامعات الحكومية .
- تعمل علي تحقيق الهدف من التخطيط بالجامعات الحكومية وتتمثل في الموازنة التخطيطية .
- تسهيل الإجراءات ومنح حوافز الاستثمار والضمانات للمستثمرين .
- تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وتوعية المستثمرين .
- تحقيق فوائد مشتركة للمستأجرين والمؤجرين من خلال ترويج المنشآت الرياضية .

ويرجع الباحث هذه النتائج الى عدم كفاية الموارد المتاحة لتطبيق التأجير التمويلي الذاتي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ، حيث أن تجهيز المشروعات على اختلاف أنواعها بالمعدات والأصول الرأسمالية سواء عند إنشاء المشروع أو لدى إحلال وتجديد معداته وتجهيزاته يمثل تحدياً كبيراً من شأنه أن يضع قيوداً على حجم المشروع وإمكانيات توسعته ، إذ يلزم أن يتوفر لدى المشروع الأموال اللازمة لتغطية تكلفته بصفة عامة لحظة الحصول عليه ، وذلك سواء من رأس المال المدفوع عند بداية المشروع أو تقديم ضمانات السداد اللازمة من احتياطي المشروع ومخصصاته المالية .

ويؤكد علي لطفي محمود (2007م) علي أن التأجير التمويلي بمفهوم العام يعتبر تجميع الأموال للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص للمبلغ النقدي وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب ، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامه منها والخاصة وفي الوقت المناسب (9 : 39) .

كما تتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة حسن أحمد الشافعي ، دينا محمد عبد العزيز (2010م) (4) بعنوان التأجير التمويلي كمصدر للاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية "الأندية والاتحادات الرياضية" ، ودراسة معتز علي الرمادي (2012م) (11) بعنوان نموذج مقترح لتمويل النشاط الرياضي بالجامعات المصرية ، نحيث أظهرت أهم النتائج أن أهمية التأجير التمويلي في المؤسسات الرياضية هي توفير الأدوات والأجهزة كاملة دون دفع أي جزء ، يسمح بدفع الأقساط والاستثمار الرياضي ، يحقق آليات تشريعية جديدة ، يشارك في فاعلية الاقتصاد وزيادة السيولة في المؤسسة الرياضية ، تهيئة المناخ وتوعية المستثمرين واستحداث آليات جديدة لتسهيل التمويل .

ويؤكد آدم مهدي أحمد (2000م) أن التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية لم يطرح للبحث والدراسة إلا مؤخراً ، وذلك لأن الرياضة ظلت فترة طويلة من الزمن ليست أحد اهتمامات علم الاقتصاد برغم أن الشواهد الحديثة تدل على اتصالها بوقت الفراغ والقيم الاستهلاكية وبالصحة والإنتاج كما يوضح أن العصر الحديث يشهد ارتباطاً كبيراً بين الرياضة والمصالح التجارية كما في ذلك من منافع متبادلة حتى أن المصالح التجارية هي أحد أهم ثلاثة تنظيمات اجتماعية تعني بالرياضة وترعاها . (1 : 134)

ومن ثم يري الباحث ضرورة تقليص دور الدولة ومنح القطاع الخاص دور أكبر في عملية التمويل إلى جانب هذا هناك العديد من الهيئات الدولية التي دعمت هذا الطرح من خلال تبني العديد من المفاهيم التي تساعد على دعم التمويل ومن بين هذه المفاهيم مفهوم التحول إلى الاستثمار وتحقيق اللامركزية في إطار الحكم الارشد الذي ينادى بضرورة تفعيل القطاع الخاص واعتبره طرف ثالث إلى جانب الدولة والمجتمع المدني .

ج. عرض ومناقشة النتائج التي تجيب علي التساؤل الثالث :

جدول (7)

الوزن النسبي والأهمية النسبية لأراء عينة البحث التي تجيب علي
التساؤل الثالث/ ما العائد الاقتصادي من التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟
(ن = 468)

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوزن النسبي	الأهمية النسبية
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	التدفقات النقدية والأجور لا تخضع للخدمات المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة علي المبيعات .	228	48.72	187	39.96	53	11.32	1111	79.13
2	انخفاض التكاليف النقدية المدفوعة مقدماً من خلال تجزئة هذه التكلفة على فترة زمنية طويلة.	274	58.55	141	30.13	53	11.32	1157	82.41
3	إمكانية الاستفادة من التسديد المبكر، السداد المعجل - الشراء المبكر.	221	47.22	194	41.45	53	11.32	1104	78.63
4	تزويد المشروعات القائمة ذات التدفقات النقدية القوية بأنظمة السداد التنازلي حيث تكون القيمة الإيجارية مرتفعة في بداية العقد ثم تنخفض تدريجياً.	258	55.13	154	32.91	56	11.97	1138	81.05
5	تزويد المشروعات حديثة النشأة بأنظمة السداد التصاعدي - حيث تنخفض القيمة الإيجارية في بداية سنوات التعاقد وترتفع تدريجياً.	221	47.22	194	41.45	53	11.32	1104	78.63
6	تعفي من رسوم التوثيق والقيد بالشهر العقاري عقود تملك الأموال التي تؤول إلى المؤجر من المستأجر.	241	51.50	174	37.18	53	11.32	1124	80.06
7	تناسب مدة التأجير للأصل مع العمر الإنتاجي له، وذلك مع إمكانية تجديد العقد لغايات تحديث الأصل قبل أو بعد انتهاء المدة المحددة.	254	54.27	161	34.40	53	11.32	1137	80.98
8	تناسب قيمة قسط التأجير مع التدفق النقدي للتعيل (المستأجر) .	221	47.22	174	37.18	73	15.60	1084	77.21
9	توفير بدائل تمويلية للمستأجر (توفير المواد الخام اللازمة لمشروعات المستأجر).	301	64.32	114	24.36	53	11.32	1184	84.33
10	دفع أقساط تتناسب مع التدفقات النقدية للتعيل مع المرونة في التسديد.	281	60.04	134	28.63	53	11.32	1164	82.91
11	شروطه مرنة للغاية ويتم وضعها بناءً علي التدفقات النقدية للتعيل.	219	46.79	174	37.18	75	16.03	1080	76.92
12	عدم تحميل التعيل المخاطر المرتبطة بملكية الأصل خلال فترة العقد.	208	44.44	174	37.18	86	18.38	1058	75.36
13	يجوز للمستأجر بموافقة المؤجر التنازل عن العقد إلى مستأجر آخر.	248	52.99	167	35.68	53	11.32	1131	80.56
14	يعطي فرصة لتنوع مصادر التمويل المتاحة .	267	57.05	148	31.62	53	11.32	1150	81.91
15	يعطي مميزات إضافية للتدفقات النقدية .	241	51.50	174	37.18	53	11.32	1124	80.06

يوضح جدول (7) الخاص بآراء عينة البحث التي تجيب علي التساؤل الثالث أن استجابات عينة الدراسة الأساسية قد حققت نسبة (65%) فأكثر وهي النسبة التي ارتضاها الباحث ، وقد كانت أعلى نسبة مئوية قدرها (84.33%) للعبارة رقم (9) ، وأقل نسبة مئوية قدرها (75.36%) للعبارة رقم (12) ، وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث ، وجاءت وفقاً لأهميتها النسبية كما يلي :

- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (64.32%) للعبارة رقم (9) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (44.44%) للعبارة رقم (12) .
- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (إلى حد ما) قدرها (41.45%) للعبارة رقم (3) ، (5) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (إلى حد ما) قدرها (24.36%) للعبارة رقم (9) .
- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (18.38%) للعبارة رقم (12) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (11.32%) للعبارة أرقام (1) ، (2) ، (3) ، (5) ، (6) ، (7) ، (9) ، (10) ، (13) ، (14) ، (15) .

وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث تمكن الباحث من الأجابة علي التساؤل الثالث / ما العائد الاقتصادي من التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟

وجاءت وفقاً لمجموع الدرجة المقدرة كما يلي :

- توفير بدائل تمويلية للمستأجر (توفير المواد الخام اللازمة لمشروعات المستأجر).
- دفع أقساط تتناسب مع التدفقات النقدية للتعامل مع المرونة في التسديد.
- انخفاض التكاليف النقدية المدفوعة مقدماً من خلال تجزئة هذه التكلفة على فترة زمنية طويلة.
- يعطي فرصة لتنوع مصادر التمويل المتاحة .
- تزويد المشروعات القائمة ذات التدفقات النقدية القوية بأنظمة السداد التنازلي حيث تكون القيمة الإيجارية مرتفعة في بداية العقد ثم تنخفض تدريجياً .
- ويري الباحث أن الدولة لم تعد هي المسئول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل تغير الأوضاع ، ولذلك يتوجب على كل طرف سواء كان شخص طبيعي أو معنوي المطالبة بتبني التزامات ومشروعات خاصة ، وذلك دون التخلي عن أهدافها التربوية حتي لا تعود بالضرر على المجتمعات والاقتصاد المحلي ، مما يساهم في خدمة المجتمع الذي يوجد فيه ، كما أن تحقيق هذه الأهداف مرهون بمجموعة من التحديات التي قد تواجهها الجامعات الحكومية المصرية .

ويؤكد سمير عبد الحميد علي (1999م) أن للتأجير التمويلي دور أساسي نمو الاستثمارات دون اللجوء الى الخارج ، ويشبع حاجة المسئول المالي طالما أنه يسمح له باستخلاص المصادر الضرورية في الوقت المحدد و من ثم فهو مقياس صالح لتقوية الهيكل المالي القائم ، وبذلك يصبح هذا النوع من التمويل الذي يجمع بين الإيرادات الذاتية والأهلية والإعانات الحكومية للمؤسسة ، و تعتمد أغلب المؤسسات على هذا النوع من التمويل كمصدر استثمار حر مع اختلاف نسبته من مؤسسة الى أخرى . (7 : 134)

كما تتفق تلك النتائج مع دراسة سانشيز Sanchez ، باراخاس Barajas ، وسانشيز فرنانديز Sánchez-Fernández (2019م) (18) بعنوان " التمويل الرياضي مصادر الإيرادات واللوائح المالية في كرة القدم الأوروبية " حيث أظهرت أهم النتائج أن العائد الاقتصادي من التأجير التمويلي بصفة عامة في المنشآت الرياضية يتمثل في توفير المال اللازم ، ويعد اداة للتخطيط للمنشأة وضروري للتحول الاقتصادي المعاصر ، كما أوصى البحث بضرورة تطبيق مبادئ التأجير التمويلي كمصدر للاستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية .

ويشير كل من سمير محمد عبد العزيز (1986م) ، جمال محمد علي (2009م) إلي أن التأجير يشكل الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة الذي يخصص لتمويل الجهاز الإنتاجي ، لهذا تحرص المؤسسة على تخفيض النفقات المتعلقة بالإنتاج إلى أكبر قدر ممكن ، أو تسعى للحصول على أكبر هامش ربح ممكن ما يمكنها من تحقيق فوائض نقدية تجعل المؤسسة في وضعية أكثر استقراراً ، كما توضح لنا مدى قدرة وكفاءة العاملين . (8 : 18) (3 : 34 - 51)

ومن ثم يري الباحث أنه لكل دولة في العالم سياسة اقتصادية وتنموية تتبعها أو تعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية ، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب إحتياجات و قدرات الدول التمويلية ، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التأجير التمويلي لكي تنمو وتواصل حياتها ، حيث يعتبر التأجيرالتمويلي بمثابة الدم الجاري للمشروع لما له من دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية.

د. عرض ومناقشة النتائج التي تجيب علي التساؤل الرابع :

جدول (8)

الوزن النسبي والأهمية النسبية لآراء عينة البحث التي تجيب علي
التساؤل الرابع / ما آلية تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية؟ (ن = 468)

م	العبارات	موافق		إلي حد ما		غير موافق		الوزن النسبي	الأهمية النسبية
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	التحقق من مدى تخصص الجهة المانحة في تأجير النوعية المطلوبة من الأصول.	314	67.09	95	20.30	59	12.61	1191	84.83
2	التفاوض مع الجهات التي قدمت أفضل العروض من أجل اختيار أفضلها .	294	62.82	121	25.85	53	11.32	1177	83.83
3	التفاوض والاتفاق على شروط التأجير وتوريد الأصل المؤجر.	261	55.77	148	31.62	59	12.61	1138	81.05
4	تحديد الخدمات الإضافية التي تقدمها الجهة المانحة للمستأجر.	269	57.48	134	28.63	65	13.89	1140	81.20
5	تحديد الفترة الزمنية لعقد التأجير .	267	57.05	148	31.62	53	11.32	1150	81.91
6	تحديد القيمة الإيجارية الإجمالية للأصل وشروط السداد.	274	58.55	141	30.13	53	11.32	1157	82.41
7	تحديد القيمة السعريّة للأصل .	301	64.32	114	24.36	53	11.32	1184	84.33
8	تحديد ثمن شراء الأصل في نهاية مدة العقد .	221	47.22	194	41.45	53	11.32	1104	78.63
9	تقييم المصاريف والنفقات الإضافية التي يجب أن يتحملها المستأجر .	248	52.99	161	34.40	59	12.61	1125	80.13
10	تنمية الوعي والإدراك للمستثمرين بالتأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	288	61.54	127	27.14	53	11.32	1171	83.40
11	توقيع العقد وفق الشروط القانونية والشرعية بين الطرفين والحصول على الأصل .	214	45.73	194	41.45	60	12.82	1090	77.64
12	توقيع الموافقة على شروط المفاوضات من قبل الطرفين وتجهيز متطلبات العقد .	228	48.72	187	39.96	53	11.32	1111	79.13
13	دراسة العرض الخاص بالعميل جيداً .	274	58.55	141	30.13	53	11.32	1157	82.41
14	وضع خطط اعلانية لنشر مفهوم التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	221	47.22	194	41.45	53	11.32	1104	78.63
15	وضع لوائح خاصة بالتأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .	241	51.50	174	37.18	53	11.32	1124	80.06

يوضح جدول (8) الخاص بآراء عينة البحث التي تجيب علي التساؤل الرابع أن استجابات عينة الدراسة الأساسية قد حققت نسبة (65%) فأكثر وهي النسبة التي ارتضاها الباحث ، وقد كانت أعلى نسبة مئوية قدرها (84.83%) للعبارة رقم (1) ، وأقل نسبة مئوية قدرها (77.64%) للعبارة رقم (11) ، وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث ، وجاءت وفقاً لأهميتها النسبية كما يلي :

- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (67.09%) للعبارة رقم (1) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (موافق) قدرها (45.73%) للعبارة رقم (11) .
- أعلى نسبة مئوية للاستجابة (إلي حد ما) قدرها (41.45%) للعبارة أرقام (8) ، (11) ، (14) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (إلي حد ما) قدرها (20.30%) للعبارة رقم (1) .

– أعلى نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (13.89%) للعبارة رقم (4) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (غير موافق) قدرها (11.32%) للعبارة أرقام (2) ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 10 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15) .

وباستعراض نتائج هذا المحور وجد إتفاق بين آراء عينة البحث تمكن الباحث من الأجابة علي التساؤل الرابع / ما آلية تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية ؟ وجاءت وفقاً لمجموع الدرجة المقدره كما يلي :

- التحقق من مدى تخصص الجهة المانحة في تأجير النوعية المطلوبة من الأصول.
 - تحديد القيمة السعريه للأصل .
 - التفاوض مع الجهات التي قدمت أفضل العروض من أجل اختيار أفضلها .
 - تنمية الوعي والإدراك للمستثمرين بالتأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .
 - تحديد القيمة الإيجارية الإجمالية للأصل وشروط السداد .
- ويري الباحث أنه قبل الشروع في تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية ووضع إستراتيجية تتلائم واحتياجات الجامعات الحكومية ، يتوجب علينا التحديد الدقيق لمتطلبات النشاط في الجامعات الحكومية ، سواء المتعلق بتوفير الاستثمارات المناسبة وتطويرها أي احتياجات طويلة الأجل أو الخاصة بنشاطها اليومي أي احتياجات قصيرة الأجل لدورة الاستثمار بالتأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية المصرية .

كما ويؤكد يسري خلاف عبد الباقي (2013م) أن التأجير التمويلي يعد وسيلة تمويل تتم بموجب اتفاق تعاقدى ما بين المؤجر والمستأجر يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة وعلى أن تنتقل ملكية الاصل المؤجر في نهاية فترة العقد إلى المستأجر تلقائياً أو مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية شراء الاصل المؤجر خلال فترة العقد . (13 : 78)

وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة شانغ Zhang ، كيم Kim ، ماسترومارتينو Mastromartino ، وكيان Qian (2018م) (19) بعنوان صناعة الرياضة في الاقتصادات النامية " القضايا والتحديات الحاسمة" حيث أظهرت أهم النتائج أن الخبراء الأجانب لديهم العديد من الخبرات الناجحة المكتسبة من احتكاكهم المستمر بالسوق الرياضي الأوربي والذي يتميز بالتفوق والتميز في تحقيق الانجازات الرياضية ذات المستوي المرتفع ، وفي حالة إستضافة هؤلاء الخبراء للأندية المصرية تتم عملية نقل الخبرات الناجحة والاستفادة منها في عملية تطوير الأداء ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية بالأندية الرياضية .

ويشير كل من أمير أحمد التونسي ، محمد أحمد جلال (2002م) إلي أن يعد التأجير التمويلي مصدراً هاماً من مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل حيث يؤدي دوراً اقتصادياً فعالاً عبر دعمه لتطوير قاعدة الأصول الإنتاجية للمستأجرين بشكل عام مما يؤدي إلى زيادة قدرة المنشآت الاقتصادية المحلية على المنافسة العالمية ومواكبة التطور. (2 : 45)

ومن ثم يري الباحث أن الرياضة في الوقت الحاضر أكبر الظواهر الثقافية في مختلف المجتمعات ، وقد أصبحت صناعة الرياضة ظاهرة عالمية في مختلف بلدان العالم على إختلاف مستوياتهم ونظمهم الاقتصادية والاجتماعية ، وتنوعت بها المنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية بمساحات ولعبات وأنشطة تتناسب وعدد الأفراد المترددة عليها ، ومع تزايد تلك الممارسات نتيجة لتزايد عدد السكان وإقبال الممارسين على الرياضة وجدت الجامعات الحكومية ممثلة في إدارتها البحث عن مصادر للتمويل المالي يسمح لها بسد العجز وحاجاتها لتكون قادرة على تحقيق أهدافها وظهر حديثاً ما يسمى بالتأجير التمويلي مادفع المؤسسات إلي التكامل والاندماج بشكل كبير مع المفاهيم والأفكار الحديثة الخاصة بالاقتصاد والاستثمار .

ثامناً : الاستخلاصات :

من خلال عرض ومناقشة النتائج خلص البحث إلي ما يلي :

- **ماهية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية :**
 - صناعة ناجحة في ترويج المنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية .
 - إحدي وسائل الاستثمار التي تهدف إلي توفير المزيد من السيولة النقدية بالجامعات الحكومية .
 - عقد بين طرفين مقابل مبلغ مالي يتم دفعه للمؤجر على شكل أقساط شهرية متفق عليها .
 - وسيلة لتمويل المعدات والمنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية .
 - تمويل يعتمد على أحد الأصول داخل الجامعات الحكومية .
- **أهمية التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية :**
 - تحديث البنية التحتية للمنشآت داخل الجامعات الحكومية .
 - تعمل علي تحقيق الهدف من التخطيط بالجامعات الحكومية وتتمثل في الموازنة التخطيطية .
 - تسهيل الإجراءات ومنح حوافز الاستثمار والضمانات للمستثمرين .
 - تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وتوعية المستثمرين .
 - تحقيق فوائد مشتركة للمستأجرين والمؤجرين من خلال ترويج المنشآت الرياضية .

- العائد الاقتصادي من التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية :
- توفير بدائل تمويلية للمستأجر (توفير المواد الخام اللازمة لمشروعات المستأجر).
 - دفع أقساط تتناسب مع التدفقات النقدية للعميل مع المرونة في التسديد.
 - انخفاض التكاليف النقدية المدفوعة مقدماً من خلال تجزئة هذه التكلفة على فترة زمنية طويلة.
 - يعطي فرصة لتنوع مصادر التمويل المتاحة .
 - تزويد المشروعات القائمة ذات التدفقات النقدية القوية بأنظمة السداد التنازلي .
- آلية تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية :
- التحقق من مدى تخصص الجهة المانحة في تأجير النوعية المطلوبة من الأصول.
 - تحديد القيمة السعوية للأصل .
 - التفاوض مع الجهات التي قدمت أفضل العروض من أجل اختيار أفضلها .
 - تنمية الوعي والإدراك للمستثمرين بالتأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .
 - تحديد القيمة الإيجارية الإجمالية للأصل وشروط السداد
- تاسعاً : التوصيات : في ضوء الاستخلاصات أوصي البحث بما يلي :**
1. دعم الجهات المستثمرة في المنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تدعم حقوق هذه الجهات وتنظم عملية التأجير التمويلي بشكل عام في اطار قانوني موحد .
 2. مواكبة الجامعات الحكومية التطورات العالمية والسعي قدماً للتطور والنمو الاقتصادي لتحقيق الميزة التنافسية ومن ثم منافسة الجامعات العالمية المرموقة .
 3. التغلب علي المعوقات القانونية والتشريعية التي تواجه استحداث المشروعات الاستثمارية الخاصة بالمنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية .
 4. تعاون كافة المؤسسات الحكومية والهيئات الرياضية من أجل تحقيق أهداف رؤية مصر 2030 .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

1. آدم مهدي أحمد : الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000م
2. أمير احمد التوني ، محمد أحمد جلال : التمويل والإدارة المالية (النظريه والتطبيق) ، مكتبة المنشية ، أسبوط ، 2002م .
3. جمال محمد علي : الحديث في الادارة الرياضية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2009م .
4. حسن أحمد الشافعي ، دينا محمد عبد العزيز : التأجير التمويلي كمصدر للاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية " الاندية والاتحادات الرياضية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، (663-703) العدد 4 ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2010م .
5. حسن أحمد الشافعي : التمويل والتأجير التمويلي في التربية البدنية والرياضة ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، 2006م .
6. حسن رجب عبد الكريم : المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي فى ضوء المعيار المحاسبى المصرى "منهج تطبيقى" ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008م .
7. سمير عبد الحميد علي : إدارة الهيئات الرياضيه النظريات الحديثه وتطبيقها ، دار منشأ المعارف للنشر ، الاسكندرية ، 1999م .
8. سمير محمد عبد العزيز : اقتصاديات الاستثمار التمويل - التحليل - المالى - مدخل فى التحليل واتخاذ القرارات ، دار شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1986م .
9. على لطفى محمود : إدارة أزمة الاستثمار فى ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية ، المؤتمر الثانوى الثانى عشر ، جامعة عين شمس ، دار الضيافة ، القاهرة ، 2007م .
10. غادة صالح حسن : دراسة الجدوى ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2008م .
11. معتز علي الرمادي : نموذج مقترح لتمويل النشاط الرياضي بالجامعات المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2012م .
12. منير إبراهيم هندي : الخصخصة خلاصة التجارب العالمية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2004م .
13. يسري خلاف عبد الباقي : التمويل الذاتي ودوره في الارتقاء بمستوي الأنشطة الطلابية التابعة للاتحاد الرياضي للجامعات المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا ، القاهرة ، 2013م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

14. Coates, D., & Humphreys, B. : Do economists reach a conclusion on sub-sidies for sports franchises, stadiums, and mega-events?'. Econ Journal Watch, 5(3), 294–315, 2008 .
15. Daniel Blak Shields : A Private poroperty Reflection on Investment in Professional Football clubs , Department of Economics , university college cork Ireland , 2004 .
16. Groothuis, P., Johnson, B., & Whitehead, J. : Public Funding of Professional Sports Stadiums: Public Choice or Civic Pride? Eastern Economic Journal 30(4) , 2004 .
17. Mitchell, H., Spong, H., & Stewart, M: Gambling with Public Money: An Economic Analysis of National Sports Team Funding. Economic and Labour Relations Review 23(2), 7-22, . (2012).
18. Sanchez, L., Barajas, A., & Sánchez-Fernández, P. : Sports Finance: Revenue Sources and Financial Regulations in European Football. In book: Sports (and) Economics. Spanish Savings Banks Foundation (Funcas), 327-366 (2019).
19. Zhang, J., Kim, E., Mastromartino, B., & Qian, Y. : The sport industry in growing economies: critical issues and challenges . International Journal of Sports Marketing and Sponsorship 19(2), (2018).

ثالثاً : مراجع شبكة المعلومات الدولية

- . [20\(https://www.presidency.eg/ar -2030\)](https://www.presidency.eg/ar -2030)

ملخص البحث

متطلبات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد**المشروعات الاستثمارية المستحدثة في ضوء رؤية مصر 2030**

أ.م.د/ سمير عبد اللطيف مصطفى محمد

استهدف البحث التعرف علي متطلبات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الاستثمارية المستحدثة في ضوء رؤية مصر 2030 ، استخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي لوصف ما هو كائن وتفسيره ، وتحديد العلاقات بين الأشياء وكذلك الممارسات الشائعة لدى الأفراد ، وذلك لملائمته لطبيعة البحث وتحقيقاً لهدفه والإجابة علي تساؤلاته ، وتمثل مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة بورسعيد ، حيث قام الباحث بتحديد عينة البحث التي يمكن الاستفادة منها بالطريقة العمدية العشوائية وقوامها (610) فرداً ، تم تقسيمهم إلى (60) فرد لإجراء الدراسة الاستطلاعية وحساب المعاملات العلمية "الصدق والثبات" ، وقد تم استبعادهم من العينة الأساسية ، و(550) فرداً كعينة أساسية لإجراء التطبيق النهائي للبحث ، قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان حيث تم التطبيق الميداني لاستمارة الاستبيان في صورته النهائية بعد إجراء المعاملات العلمية "الصدق والثبات" علي العينة الأساسية للبحث ، وأسفرت أهم الاستخلاصات إلي أن التأجير التمويلي صناعة ناجحة في ترويج المنشآت الرياضية داخل الجامعات الحكومية ، وتكمن أهميته في تحديث البنية التحتية للمنشآت داخل الجامعات الحكومية ، كما أن أهم مزايا التأجير التمويلي توفير بدائل تمويلية للمستأجر (المواد الخام اللازمة لمشروعات المستأجر) ، ومن ثم فإنه لا بد من التحقق من مدى تخصص الجهة المانحة في تأجير النوعية المطلوبة من الأصول كأحد آليات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية .

Abstract**Requirements for the application of financial leasing of sports facilities in public universities As one of the new investment projects in the light of Egypt's Vision 2030****Dr. Samir Abdel Latif Mustafa Mohamed**

The research aimed to identify the requirements for the application of financial leasing of sports facilities in government universities as one of the new investment projects in the light of Egypt 2030 vision. And the answer to his questions, and the research community is represented in all the faculty members of the faculties of Port Said University, where the researcher has determined the research sample that can be used in a deliberate, random way, and it consists of (610) individuals, they were divided into (60) individuals to conduct the exploratory study and calculate the scientific transactions "honesty." and constancy, hey were excluded from the basic sample, and (550) individuals as a basic sample to conduct the final application of the research. The researcher designed the questionnaire form where the field application of the questionnaire form was carried out in its final form after conducting scientific transactions "honesty and stability" on the basic sample of the research, and the most important conclusions resulted in: Financial leasing is a successful industry in promoting sports facilities within public universities. Its importance lies in modernizing the infrastructure of facilities within public universities, and the most important advantages of financial leasing are the provision of financing alternatives to the lessee (raw materials needed for the lessee's projects). Financing of sports facilities in public universities.